الجمارك الأردنية

محضر اجتماع

مجلس الشراكة ما بين دائرة الجمارك والقطاع الخاص

أولا: معلومات أساسية

الاجتماع:مديرية/مركز/لجنة:	اجتماع مجلس الشراكة ما بين دائرة الجمارك والقطاع الخاص
مكان الاجتماع	قاعات جبري
موعد الاجتماع	**اليوم:** السبت **التاريخ:** 2019/11/2 **الساعة:** (11:00) صباحاً
شكل الاجتماع	■ دوري ☐ طارئ ☐ دراسة ☐ تشاوري:.....
مرجع الاجتماع	☐ وحدة تنظيمية ☐ لجنة دائمة ☐ لجنة مؤقتة ■ غيرها :.....
رقم الاجتماع	(2) لعام (2019)

ثانيا : الحضور

الاسم والوظيفة	الصفة في الاجتماع
عطوفة لواء جمارك د. عبدالمجيد الرحامنة/ مدير عام الجمارك	رئيس المجلس
سعادة السيد طارق الطباع/ نقيب وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها	عضو
سعادة المهندس عمر ابو وشاح/ رئيس جمعية المصدرين الاردنيين	عضو
سعادة السيد محمد الشوحة/رئيس غرفة تجارة اربد	عضو
سعادة السيد هاني ابو حسان/رئيس غرفة صناعة اربد	عضو
سعادة السيد محمد البستنجي/رئيس جمعية مستثمري المناطق الحرة	عضو
سعادة السيد ضيف الله أبو عاقولة/ نقيب المخلصين	عضو
ممثلو أعضاء مجلس الشراكة	حضور
ممثلو دائرة الجمارك	حضور
ممثلو القطاع الخاص	حضور
مندوبو الدوائر الرسمية ذات العلاقة بالعملية الجمركية	حضور

ثالثا : جدول أعمال الاجتماع:

رقم	الموضوع
.1	تقديم عرض مختصر عن مشروع النافذة الوطنية
.2	استعراض المواضيع المطروحة من قبل السادة أعضاء المجلس ومناقشة الردود
.3	ما يستجد من أعمال

رابعا: المناقشة والمداولات :

أولاً:

أ- ألقى **عطوفة مدير عام الجمارك لواء جمارك الدكتور عبدالمجيد الرحامنة ـــ رئيس المجلس** كلمة رحب فيها بالسادة أعضاء المجلس والحضور، وعبر عن خالص سعادته بهذا اللقاء، وأشار إلى أن دائرة الجمارك تسعى إلى تحقيق أحد طموحات **جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله)** من خلال الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص، وأكد على أهمية هذا المجلس في مخاطبة هموم وحل مشاكل القطاع الاقتصادي في المملكة، وتمنى أن يكون أكثر فاعلية في العمل والانجاز، وأن يبتعد عن الروتين في حل المشاكل التي تواجه جميع القطاعات، بحيث يقتصر عمله على رسم السياسات العامة، وذلك للمساهمة في رفعة الاقتصاد الوطني وتطوير وتسهيل التبادل التجاري وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، ووضع أطر زمنية واضحة لهذه الغاية، وأشار عطوفته إلى أنه خلال الفترة الماضية تم تناول العديد من الأمور التي تهم القطاعين العام والخاص في جلسات ثنائية تمت مع القطاعات التجارية والصناعية المختلفة وتم التوصل خلالها إلى العديد من الحلول التي تهم جميع الأطراف، وفي نهاية كلمته أوضح أن دائرة الجمارك أدرجت على جدول الأعمال عدد من الملاحظات التي تطلب من القطاع الخاص الأخذ بها لتحقيق المصلحة العامة، وتمنى لهذا النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة .

ب-رحب سعادة السيد **طارق الطباع ـ نقيب وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها** باسمه ونيابة عن كافة ممثِلي النقابة بعطوفة مدير عام الجمارك ـ رئيس مجلس الشراكة وبالسادة أعضاء مجلس الشراكة والحضور من كافة القطاعات، وأشاد بالتطور الكبير الذي حصل على أداء دائرة الجمارك عبر السنوات الماضية وبالجهود المبذولة من قبلها والتي انعكست إيجاباً على أعمالها، ودعا إلى تسهيل انجاز أعمال القطاع التجاري قدر المستطاع نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحيط بالوطن الغالي والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد، وإلى ضرورة التعاون المطلق والتنسيق والاستئناس برأي القطاع الخاص قبل اتخاذ أي قرار كونها الجهة التي ستقوم بتطبيق هذه القرارات، وأشار إلى أن معظم مطالب نقابة وكلاء السيارات المعروضة على المجلس تتعلق بتسهيل الإجراءات وتشديد الرقابة على المتهربين، وفي نهاية كلمته تمنى لهذه اللقاء أن يحقق الأهداف المرجوة وأن يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وان توجه بوصلة المسير نحو أردن أفضل **تحت ظل الراية الهاشمية الحكيمة بقيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله).**

ثانياً:

تم إقرار بنود جدول أعمال الاجتماع، حيث قام عطوفة المدير العام ـ رئيس مجلس الشراكة بالإيعاز للبدء بمناقشة جدول الأعمال وتم الاعتذار عن تقديم العرض المختصر عن مشروع النافذة الوطنية نظراً لكثرة المواضيع المدرجة على الجدول، وكانت المواضيع على النحو التالي :

1. **تشير غرفة صناعة إربد / مصانع الأدوية البيطرية إلى أن المواد الخام التي تستوردها بعض الشركات ولدى وصولها إلى ميناء العقبة تقوم دائرة الجمارك بتحويلها إلى المختبرات – حيث يقوم المختبر بتحويل هذه المواد لبنود غير مطابقة للمواد المستوردة كمدخلات إنتاج وبالتالي يتم إخضاعها للرسوم والضرائب، مما يضطر الشركات لتحويلها للدائرة في عمان مما يزيد الأعباء المادية من تعهدات وأرضيات وتخزين وبعد ذلك (دائما) يتم التأييد من دائرة الجمارك لراي المستورد (حسب تعبير الغرفة).**

إجابة دائرة الجمارك:

تقوم مختبرات الجمارك بتحليل الأصناف المستوردة لتحديد ماهيتها وتركيبها لغايات الوصول لتحديد بنود التعريفة الجمركية، ولكن تحديد بند التعريفة الجمركية هو من اختصاص موظفي التصنيف في وحدات التخليص ومديرية التعريفة الجمركية.

دار نقاش حول هذا الموضوع بطلب اعتماد الكتاب الذي يصدر عن المؤسسة العامة للغذاء والدواء لهذه الغاية واعتماد مركز جمرك العقبة لتعديل بنود التعريفة إذا كانت غير صحيحة، حيث تم توضيح أن التصنيف يتم وفقاً لجداول التعريفة الجمركية ووفقاً للتفصيلات الواردة فيها، وفي نهاية النقاش أوضح عطوفة رئيس المجلس أن تطبيق النافذة الوطنية سيساعد في حل مثل هذه الاشكاليات.

2. **تشير غرفة صناعة إربد / مصانع الأدوية البيطرية إلى قيام الجمارك بإخضاع عدد من المواد لموافقات جهة أخرى مثل الصحة والبيئة والغذاء والدواء مما يطيل الاجراءات، ثم يكون الرد من هذه الجهات عدم الاختصاص (حيث يتطلب الأمر وجود تعليمات واضحة للمواد التي تحتاج لموافقات مسبقة).**

إجابة دائرة الجمارك:

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بناءً على دراسة الدائرة بإزالة التقاطعات بين المؤسسات الأسبوع الماضي، وتم تعميمه على المؤسسات الحكومية بحيث يتم الاستهداف من قبل مؤسسة حكومية واحدة، وسيتم العمل بالمسرب الأمني خلال الشهر القادم مع إزالة التقاطعات بينها.

3. **توصي غرفة صناعة إربد / مصانع الأدوية البيطرية بتبسيط الإجراءات الجمركية والتخفيف من الاعباء المالية والإدارية وتخفيض مضاعفة الكفالات العامة للشركات والمصانع العاملة تحت وضع اجراءات الإدخال المؤقت "وبالتالي المطالبة بإمكانية إلغاء معاملات الإدخال المؤقت لمصانع الملابس".**

إجابة دائرة الجمارك:

إن عملية مضاعفة الكفالات هو إجراء مرتبط بالتسهيل مقابل الالتزام، وبالتالي في حال وجود مخالفات يتم تخفيض مستوى التسهيل.

أشار سعادة رئيس غرفة صناعة إربد أن المقصود هو الأخطاء غير المقصودة، ووعد عطوفة رئيس المجلس أن الأخطاء الشكلية لن يؤخذ بها مستقبلاً

4. **تطرح غرفة صناعة إربد موضوع رصاصة التتبع الالكتروني "الرصاصة الذكية" وذلك بعد التحول الى الرقم الضريبي الجديد في المناطق التنموية، حيث تشير الغرفة إلى أن كافة الحاويات والسيارات التي تحمل الصادرات او المحولة من مركز جمركي الى آخر مجبرة على وضع الرصاصة الذكية برسوم اضافية مقدارها 40 دينار لكل سيارة، كما أن أجور نقل الصادر في حالات التتبع الالكتروني تزيد عن اجور النقل العادية بمعدل 40-60 دينار لكل سيارة نتيجة إجبار السائق على عدم التوقف الا في مركز الخروج الجمركي وفرض غرامات باهظة خلافا لذلك، وحيث ان معدل حجم الصادرات 300 سيارة بالمتوسط فقد زادت الكلف نتيجة لذلك بحدود 30.000 دينار سنويا، توصي الغرفة بالتحرك لإلغاء الرصاصة الذكية والاكتفاء بالرصاص الجمركي العادي لكافة بيانات الصادر للمنتجات الوطنية.**

إجابة دائرة الجمارك:

إن عملية التتبع الإلكتروني وجدت لغايات تسهيل حركة التجارة، وعدم ترفيقها ضمن قوافل، والرسوم المفروضة على هذه العملية، هي رسوم رمزية لا تغطي الكلفة التشغيلية للنظام.

دار نقاش حول هذا الموضوع، أشار فيه ممثل غرفة تجارة عمان أن هذا النظام ممتاز ولكن تطبيقه على كثير

من السلع يحتاج لكلف إضافية، حيث أوضح مدير الترفيق والتتبع الالكتروني أن عمليات الاستهداف وفقاً لنوع البضاعة ومسربها وقيمة البضاعة المصدرة، كما يتم الاستهداف وفقاً لخطورتها وورود معلومات تجاهها، وأن الدائرة قامت بتطوير منظومة الكترونية جديدة لاستهداف البيانات لغايات التتبع الالكتروني تقوم على اختيار البيانات المتبعة وفق معايير محدده سينعكس إيجابا على دقة الاستهداف وتخفيض أعداد البيات المستهدفة للتبع الالكتروني، وسيتم تطبيقها في المناطق التنموية في مطلع العام القادم.

وأضاف سعادة رئيس غرفة تجارة إربد أن هذا النظام كان مطلباً للقطاع الخاص وجاء بعد معاناة طويلة مع نظام (الكامبوي) الذي كان متبع مسبقاً.

وفي نهاية النقاش أفاد عطوفة رئيس المجلس أن تطبيق مركز الصادر الوطني سيؤدي إلى حل هذه الإشكالات.

5. **تشير غرفة صناعة إربد إلى أنه ومع بداية هذا العام 2019 صدر بلاغ بعدم اعتماد تحاليل مختبر العقبة السابقة، وعرض كل معاملة واردة للتبنيد من جديد وهذا يكلف 8 دنانير لكل بند، علما بأن المراكز الجمركية الاخرى تعتمد البند الوارد على وثائق الشحن دون عرضها على المختبر.**

<u>إجابة دائرة الجمارك:</u>

إن نسبة المعاملات المعروضة على الدائرة والتي يتم فيها مخالفة المختبر فيما يتعلق بالتصنيف لا تتجاوز نسبة بسيطة جداً، وتقوم الدائرة بالتنسيق مع المختبرات الجمركية لاطلاعهم بمراعاة ذلك في الحالات القادمة والمشابهة.

6. **تطلب غرفة صناعة إربد اعادة دراسة الموافقات المطلوبة من الجهات الاخرى بحيث يتم الاكتفاء بجهة رئيسية واحدة من كل وزارة او دائرة وتكون الشركة المستوردة مجبرة على تحصيل كافة الموافقات من كافة هذه الجهات، والتي تكون كلها تابعة لجهة واحدة.**

<u>إجابة دائرة الجمارك:</u>

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بناءً على دراسة الدائرة بإزالة التقاطعات بين المؤسسات الأسبوع الماضي، وتم تعميمه على المؤسسات الحكومية بحيث يتم الاستهداف من قبل مؤسسة حكومية واحدة، وسيتم العمل بالمسرب الأمني خلال الشهر القادم مع إزالة التقاطعات بينها.

7. **تشير غرفة صناعة إربد إلى أن المعاملات التي يتم اعفاؤها عن طريق هيئة الاستثمار – المناطق التنموية تحتاج الكثير من الوقت والجهد بدءا من اصدار كتاب الاعفاء ثم اعادة المعاملة الجمركية للهيئة لاستكمال اجراءات الاعفاء وأخذ الدور والعودة في اليوم التالي لاستلام المعاملات وما الى ذلك من اجراءات روتينية معقدة، وان كان هناك فرق بالفاتورة المعفاة بالشكل وان تطابق المضمون فيجب الغاء كتاب الاعفاء واصدار كتاب جديد، وتوصي الغرفة بأن يتم اعطاء صلاحيات الاعفاء لمدراء المراكز الجمركية او تعيين مندوب للهيئة في كل مركز جمركي لتسهيل الاجراءات.**

<u>إجابة دائرة الجمارك:</u>

تم بدء العمل مع هيئة الاستثمار لإعادة هندسة إجراءات الهيئة المتعلقة بالإعفاءات، حيث سيتم اختصار الخدمات من (28) خدمة إلى (8) خدمات رئيسية، ستكون خدمات إلكترونية كاملة، بحيث تقدم وتنجز من مكاتب الشركات دون الحاجة إلى مراجعة هيئة الاستثمار، وقد تم طرح العطاء وسيتم البدء بتنفيذه الشهر القادم.

8. **تقول غرفة صناعة عمان: إن عمل جمرك المدينة الصناعية في سحاب يقتصر على مدخلات الإنتاج للمصانع، مما يضطر المصانع إلى الانتقال لمركز جمرك عمان للتخليص على البضائع الأخرى ضمن نفس الإرسالية.**

إجابة دائرة الجمارك:

- إن غاية إنشاء المركز الجمركي ضمن حرم المدينة الصناعية / سحاب جاء لتلبية احتياجات القطاع الصناعي والمستثمرين ولتسهيل وتبسيط إجراءاتهم للمصانع المقامة داخل المدينة وضمن المهام والواجبات التالية :
  - التخليص على جميع المواد الأولية والآلات والماكينات التى تستورد من قبل المصانع المقامة فى المنطقة الصناعية سحاب فقط شريطة إثبات ذلك.
  - تنظيم وانجاز بيانات الصادر لجميع منتجات المصانع المقامة فى المنطقة الصناعية والمصانع المقامة فى منطقة عمان الكبري.
- تم التوسع فى صلاحيات المركز فى عام (1990) بالتخليص على البضائع المخزنة فى المستودعات العامة (البونددات) المتواجدة داخل حرم المدينة للبضائع تامة الصنع.
- وفى عام (1997) تم إنشاء منطقة حرة عامة ضمن حرم المدينة الصناعية،وتم توفير وحدات تخليص جمركي داخل هذه المنطقة وتفويضها بصلاحيات التخليص على كافة البضائع المحولة الى المنطقة الحرة/ سحاب خلافا للمواد الأولية والماكينات التى تستوردها المصانع ولكافة المستثمرين فى القطاع الخاص .
- قامت دائرة الجمارك بتفويض مركز جمرك المدينة الصناعية /سحاب بصلاحيات إضافية بالتخليص المحلي على أصناف تامة الصنع سندا للبلاغ رقم (64) لسنة (2018) ضمن شروط :
  - ان تكون البضائع عائدة للمصانع المقامة داخل مدينة سحاب الصناعية .
  - ان تكون البضائع المستوردة من نفس أصناف البضائع المنتجة من قبل المصنع.
- إن مركز جمرك المدينة الصناعية سحاب ليس لديه مانع من التخليص الجمركي على البضائع تامة الصنع المحولة من مراكز جمركية حدودية والعائدة لأصحاب مصانع مقامة داخل المدينة الصناعية سحاب، من خلال إيجاد حلول وخيارات جمركية أخرى – إما بتحويلها إلى المنطقة الحرة سحاب او إيداعها في البنادد المقامة ضمن حرم المدينة الصناعية دون تحويلها الى جمرك عمان إلا إذا رغب صاحب العلاقة بذلك.
- يتجه مشروع النافذة الوطنية ليكون إنجاز البيان الكترونياً بغض النظر عن مكان وجود البضاعة او مركز دخولها وتبقى المعاينة في المركز الجمركي فقط

9. **تقول غرفة صناعة عمان إن موظفي دائرة الجمارك في قسم المكافحة والتحري الجمركي يتعاملون مع المستثمرين كأنهم متهمين مدانين، وعليه لا بد من إصدار مدونة سلوك خاصة بموظفي المكافحة والتحري للتعامل مع المستثمر وبما لا يضر بالمصلحة الوطنية، وإضافة نص في قانون الجمارك يجرم الموظف/ الدائرة عند إساءة استخدام السلطة.**

إجابة دائرة الجمارك:

يوجد مدونة سلوك لموظفين صادرة عن دائرة الجمارك تحكم كافة أفعال الموظفين، وبذات الوقت فإن التشريعات الأردنية عالجت موضوع اساءة استخدام السلطة وهي تنطبق على موظفي دائرة الجمارك، وتحث الدائرة موظفيها باستمرار على حسن التعامل مع متلقي الخدمة وبذات الوقت تطبيق أحكام القانون، علما بأنه لغاية تاريخه لم ترد لمديرية مكافحة التهريب أي شكاوى بهذا الخصوص.

وأضاف عطوفة رئيس المجلس بأنه عند دخول موظف الجمارك بلباسه الرسمي وطلب التفتيش تنشأ حساسية، وهذا الأمر تقدره دائرة الجمارك وتؤكد على موظفيها بعدم الإساءة لأي شخص، وتمنى من أي جهة متضررة أن تقوم بإرسال تصوير عن أي حاثة إساءة صدرت عن الموظفين أثناء قيامهم بواجبهم الرسمي، وأوضح في نهاية حديثه أن الدائرة بصدد تركيب كاميرات على صدر موظفي مديرية مكافحة التهريب تصور وتسجل كافة إجراءات التفتيش.

وأثنى نقيب تجار الألبسة والأقمشة والأحذية على حسن تعامل موظفي المكافحة في إحدى الواقعات ، وأقترح أن يكون مع موظفي الجمارك نموذج يعبأ إما إيجابياً أو سلبياً من قبل الجهة التي تتم تفتيشها، وأبدى عطوفة رئيس المجلس توجيهاته بقبول المقترح والعمل به.

10. تشير غرفة صناعة عمان إلى أن هناك استغلالاً من المستوردين لاعفاء لوازم الاتصالات بموجب اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (ITA) في اطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال إستيراد كابلات واسلاك دون إخضاعها للرسوم الجمركية، ويتم بيعها بعد ذلك بالتجزئة، وتوصي الغرفة بايجاد آلية لضبط هذا الموضوع من خلال فرض بدل خدمات جمركية على هذه الكابلات لوجود صناعة محلية قوية.

إجابة دائرة الجمارك:

تخضع الكوابل وحسب جداول التعريفة الجمركية للبند 85.44 وغالبيتها تخضع للرسوم الجمركية باستثناء الكوابل من النوع المستخدم بالاتصالات فهي معفاة من الرسوم الجمركية، أما فيما يتعلق بفرض بدل خدمات، فإن كافة السلع تخضع لبدل الخدمات بنسبة 1 % في حال كانت معفاة – وفي حال كانت خاضعة للرسوم تخضع لبدل خدمات 5%، ولا يمكن معالجة هذا الموضوع بهذه الطريقة، علماً بأنه تم التشديد على المراكز الجمركية بضرورة التحقق من أصناف الكوابل الكهربائية التي يتم استيرادها والتحقق من صحة تصنيفها.

11. تشير غرفة صناعة عمان إلى أن دائرة الجمارك تشترط تحويل غالبية المنتجات الكيماوية للمختبرات الجنائية بهدف الفحص وبيان الأثر، حيث يفرض هذا القرار تكاليف مالية وجهدا ووقتا إضافيا لبعض السلع الكيماوية واضحة التركيبة والأثر. والمطلوب العمل على حصر القوائم للمواد الكيماوية التي تحتاج إلى موافقات وفحوصات أمنية.

إجابة دائرة الجمارك:

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بناءً على دراسة الدائرة بإزالة التقاطعات بين المؤسسات الأسبوع الماضي، وتم تعميمه على المؤسسات الحكومية بحيث يتم الاستهداف من قبل مؤسسة حكومية واحدة، وسيتم العمل بالمسرب الأمني خلال الشهر القادم مع إزالة التقاطعات بينها.

12. تقول غرفة صناعة عمان إن هناك تلاعباً في التبنيد الجمركي للحصول على إعفاء او إخضاع البضائع لنسب جمركية أقل، وتطرح مثالاً على ذلك: (إدخال الملابس الجاهزة التركية أو الأوروبية على شكل بالة، وإخضاعها لجمرك الوزن بدل القطعة والقيمة.)و(دخول بعض البضائع بصفة مدخل إنتاج على الرغم من أنها تدخل ضمن إرساليات بأحجام قليلة في حين أن من المتعارف عليه أن استيراد مدخلات الإنتاج من هذا النوع يكون ضمن إرساليات كبيرة (Bulks)– مثل الزيوت الغذائية والسمن)

إجابة دائرة الجمارك:

يتم اخضاع السلع والبضائع للرسوم النافذة حسب واقع هذه البضائع وكيفية تقديمها للجمارك، وفيما ما يتعلق بالألبسة في حال كانت مستعملة (بالة) فإنه يتم معاينتها بالمراكز الجمركية للتحقق من أنها مستعملة وهي تخضع للرسوم الجمركية بنسبة 20 % من القيمة الجمركية المقدرة .

اما فيما يتعلق باستيراد مدخلات الإنتاج فانه ولغايات استخدام التفريعات المخصصة لمدخلات الإنتاج يجب ان يتم التحقق من الجهة المستوردة لهذه المدخلات والتأكد من توفر الشروط اللازمة للاستفادة من الإعفاء للمدخلات والمبينة في الملاحظات المحلية بجداول التعريفة الجمركية.

13.تقول غرفة صناعة عمان إن البيئة الاستثمارية وخصوصاً التعريفة الجمركية النافذة لا تشجع على بناء صناعات رأسية، بحيث يتم التمييز في التعريفة الجمركية لدى استيراد مدخلات الإنتاج وفقاً لنشاط المستورد مما يرفع كلفها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوصي الغرفة بإعادة النظر في التعريفة الجمركية بحيث يكون الرسم الجمركي وفقاً لدرجة التصنيع دون النظر الى نشاط المستورد وربط الإعفاء لمدخلات الإنتاج بالسلعة الحصرية للمصانع حتى لو أستوردها تاجر.

إجابة دائرة الجمارك:

تقدر دائرة الجمارك مثل هذه الملاحظات وترحب بها، وستقوم دائرة الجمارك بتشكيل لجنة تضم ي عضويتها مندوبين عن القطاعين الصناعي والتجاري ووزارة الصناعة والتجارة والتموين لدراسة الموضوع ورفع التوصيات اللازمة بخصوصه.

14.تطرح غرفة صناعة عمان موضوع إجراءات تبادل المواد الأولية بين الصناعيين (الشراء المشترك) حيث تشير إن هناك عقبات في ذلك على الرغم من أثره الكبير في تخفيض كلفه المشتريات، وتوصي بوضع آلية سهلة لتبادل المواد الأولية من خلال الختم على الفاتورة بدون اي رسوم او اي الية مناسبة تسهل تبادل المواد الاولية بدون روتين وبدون رسوم.

إجابة دائرة الجمارك:

تسعى دائرة الجمارك لتسهيل تبادل مدخلات الإنتاج ما بين المصانع التي لها نفس الغاية وقد أصدرت البلاغ رقم 29 لسنة 2015 الذي يحدد آلية تبادل وبيع مدخلات الإنتاج المعفاة بين المصانع ووفق الشروط الواردة بالبلاغ وذلك بهدف تحقيق التسهيل وفرض القدر الملائم من الرقابة الذاتية المسؤولة من الجهات المتبادلة.

15.تشير غرفة صناعة عمان إلى أن هناك شكوى من عدد من المصانع في المناطق التنموية من عدم اشتراكها في برنامج القائمة الذهبية في دائرة الجمارك الاردنية.

إجابة دائرة الجمارك:

إن دائرة الجمارك بصدد دراسة ضم الشركات الراغبة من المناطق التنموية للقائمة الذهبية والفضية بعد صدور نظام إدارة المخزون في هيئة الاستثمار، كون هذا الموضوع يحتاج إلى ضوابط.

16. تطرح "نقابة وكلاء السيارات" موضوع عدم اعتماد لجنة دراسة الأسعار في دائرة الجمارك قيم المركبات المرسلة من الشركة المصنعة – خصوصاً عندما تكون قيمة المركبة اقل من قيمتها للسنة السابقة وبنفس المواصفة المستوردة سابقا، حيث لا يعتمد من قبل اللجنة إلا نسبة تخفيض تصل الى ١٠٪ من قيمة الدراسة السابقة مما يسهم في تكبيد الشركات كُلف إضافية غير مُبررة وبالتالي ارتفاع سعر البيع للمستهلك.

إجابة دائرة الجمارك:

لدى دراسة أسعار المركبات من قبل اللجنة ترد أحيانا أسعار لبعض الأصناف بموديلات أحدث ونفس المواصفات السابقة او بمواصفات وشكل أحدث ولكن بانخفاض مبهم بالسعر وغير مبرر حيث تقوم اللجنة بالمحافظة على مستوى الأسعار بين الأصناف المختلفة لعدم حصول تفاوت كبير بين الأصناف حيث انه يجب ان تكون الأسعار مقبولة ومنطقية بعد قبول هذه الخصومات وان لا تصبح متدنية بشكل يتناقض مع بقية الأصناف المشابهة.

وبالرغم من ذلك وعدم إبراز كافة المبررات المطلوبة لتبرير أسباب هذه الانخفاضات في الأسعار فقد تم قبول كافة الانخفاضات في الأسعار التي كانت نسبتها بحدود ال 10% وذلك من باب التعاون في تشجيع حركة التخليص على المركبات حيث أنه لا يوجد نسبة خصم محددة متعارف عليها بواقع 10% وإنما تم قبول الخصومات الواردة ولغاية 10% لغايات تشجيع عملية التخليص على المركبات.

وبعد مناقشة الموضوع أوضح مدير شؤون القيمة بالوكالة أن موضوع قبول الخصومات الواردة على فواتير أصحاب العلاقة أو عدم قبولها يكون عملاً بمفهوم القيمة المحددة في (28) من قانون الجمارك، والبلاغ رقم (2001/4) حيث يتم معالجة كل خصم يرد على وثائق الاستيراد، ويتم دراسته وتحديد نوعيته، فإن كان من الخصومات المقبولة والمبررة يتم اعتماده وإن كانت النسبة تتجاوز (10%).

17. تطرح نقابة وكلاء السيارات موضوع بوالص الشحن التي يذكر بها ASEZA (aqaba special economic zoon أو Aqaba port حيث ان بعض الخطوط الملاحية ترفض كتابة العقبة الاقتصادية الخاصة ونظراً لأن المستودعات الرئيسية للتجار موجودة بالعقبة وجميع البضائع تخزن بالعقبة فهناك مشكلة في تحويل البوالص من Aqaba port إلى (ASEZA) حيث تاخذ المعاملة يومين للتحويل،وتوصي النقابة أن يكون الإجراء بسيط وسريع وبدون رسوم تحويل.

إجابة دائرة الجمارك:

تم إعادة هندسة الإجراءات الجمركية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتوحيد المنافست البحري الالكتروني بمنافست واحد ولا يوجد متطلب الآن بأن يكون المنافست البحري الإلكتروني والورقي أو بوالص الشحن البحري معنونة (ASEZA)، وبإمكان الشركات المسجلة لدى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تنظيم بيانات IM7-900 مباشرة، وإذا كانت الشركة مسجلة لدى مديرية التخزين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة فبإمكانها تنظيم بيانIM7-909 مباشرة للتخزين.

18. تشير نقابة وكلاء السيارات إلى موضوع معاينة حاويات القطع المستعملة وأن هناك حالات يكون فيها عدد قليل من الإطارات (4- 6 مثلاً) يتم إتلافها وعدم السماح بإدخالها - حتى بعد عرض دفع ما يترتب عليها من رسوم.

إجابة دائرة الجمارك:

إن الإطارات المستعملة ممنوع استيرادها، وإن الجهات المعنية بالاستيراد مطّلعة على هذا التقييد المحكوم بقانون وتعليمات الاستيراد والتصدير الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

وأضاف مندوب مؤسسة المواصفات والمقاييس السيد محمود الصنابرة أن الإطارات من السلع الهامة لدى المؤسسة وأن الرقابة عليها خط أحمر نظراً لما تشكله من خطورة عالية على السلامة العامة وعلى المجتمع ولا يجوز استيرادها إلا ضمن شروط القاعدة الفنية، وأكد على أن استيراد الإطارات المستعملة محكوم بتعليمات الاستيراد والتصدير الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة والتموين.

19. تطرح نقابة وكلاء السيارات موضوع البند الجمركي والتعريفة الجمركية على المنتجات التي تتعلق بالنقل وسيارات الشحن والشاحنات ذات الاستعمال الخاص وما يتبعها من أجهزة خلفية وتقول النقابة أنه بعد مراجعة دائرة الجمارك لعدة مرات بهذا الخصوص تبين عدم وجود مرجعية واضحة يُعتمد عليها لتحديد الرسوم الجمركية التي تترتب عليها مثل الصهاريج والقلابات وأنصاف المقطورات وغيرها ... وهذا يتسبب في إرباك كبير في مواضيع تحديد الكلف وأسعار البيع بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في هذا القطاع.

إجابة دائرة الجمارك:

من المتفق عليه ان قانون الجمارك أشار إلى " التعريفة الجمركية" باعتبارها المرجعية القانونية لتصنيف السلع وفق نوعها وحدد فئات الرسم لكل نوع من أنواع البضائع، وهذه المرجعية ثابتة، ويتم اللجوء الى أدوات التصنيف الملائمة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية عند حدوث خلافات حول تصنيف البضائع التي لم تذكر صراحة في جداول التعريفة، وهذا النوع من الخلافات يحدث في جميع دول العالم، ويتم بحث الخلافات في التصنيف على المستوى الدولي من خلال لجنة النظام المنسق لدى منظمة الجمارك العالمية.

20. تطرح نقابة وكلاء السيارات موضوع حقوق وكيل الصنف لشركات ووكالات السيارات ... حيث تقول أنه لا يتم مراعاة حق وكيل الصنف باعتباره المرجع الأول في تحديد أسعار الأصناف والطرز التي يتم استيرادها إلى المملكة وبالتالي فإنه لا يوجد آلية ثابتة وواضحة ومنصفة لتحديد القيمة الجمركية التي يتم تنظيم البيانات الجمركية على أساسها، وأنه ليس من المعقول اعتماد معلومات الانترنت وتجاهل الفواتير الرسمية والأصلية عند وضع القيمة الجمركية، وتضيف النقابة أنه لا يتم النظر في فروقات أسعار العملة لما يتم أخذه من معلومات عن الانترنت حين وضع القيمة وأنه لا يؤخذ بعين الاعتبار ظروف وشروط التعاقدات والاتفاقيات ما بين الوكلاء والشركات الصانعة والموردة وما بين الوكلاء والعملاء.

إجابة دائرة الجمارك:

تولي دائرة الجمارك اهتماما خاصا بوكلاء الصنف ويتمثل ذلك بوجود تنسيق دائم بين اللجنة ومندوبين الوكالات المختلفة حيث يتم مخاطبة وكيل الصنف من قبل الدائرة للاستئناس برأي الوكيل لدى ورود اي صنف جديد لا يتوفر له قيود.

- في حال كان هناك رد واضح وتبرير بوجود فرق في المواصفات بين الصنف المستورد من قبل وكيل الصنف والصنف المستورد من قبل تاجر آخر يتم إضافة ثمن هذه الفروق للتمييز بين سعر وكيل الصنف وباقي الأصناف
- في اغلب الحالات يتم دراسة كافة وثائق وكيل الصنف والاتفاقات التجارية واعتماد أسعار وكلاء الصنف، ولا يوجد حالات لا يتم فيها قبول أسعار وكيل الصنف الا في الحالات الغير مبررة.
- لا يتم عادةً الرجوع إلى أسعار الانترنت لدى دراسة أسعار وكلاء الصنف حيث تعتمد قيم الوكلاء في اغلب الحالات وانما يتم الاستئناس بأسعار الإنترنت لدى ورود أصناف جديدة واعتذار وكيل الصنف لعدم وجود القيمة لديه.
- في حالات نادرة جدا قد يتم الرجوع لأسعار الشركات الصانعة عبر الانترنت مع مراعاة وجود أرباح أو ضرائب على السعر على الإنترنت وخصم نسبة قد تصل إلى 35% من السعر وذلك في الحالات التي يكون فيها تناقض كبير بين سعر الاستيراد من قبل وكيل الصنف والسعر على موقع الشركة او باقي فروع الشركة في الدول الأخرى حيث تشير المادة 31/أ من قانون الجمارك إلى أنه في حال عدم إمكانية تحديد القيمة حسب والوثائق المبرزة – إلى إمكانية تحديد القيمة وحسب أي معلومات متوفرة حول البضائع.

21. تقول نقابة وكلاء السيارات إنه لا يوجد أي امتيازات أو تسهيلات في الأداء وسير المعاملات للشركات المدرجة على القائمة الذهبية وتضيف أنه في كل تعامل يتم مواجهة العديد من التعقيدات في الإجراءات وتعطيل المعاملات بشكل غير مبرر (على حد تعبير النقابة).

إجابة دائرة الجمارك:

إن كافة الشركات المدرجة في برنامج القائمة الذهبية تستفيد من المزايا والتسهيلات المقدمة من قبل دائرة الجمارك، وفي حال واجهت الشركات أي مشكلة أو ملاحظة في المراكز الجمركية يمكن توضيحها من خلال ضباط ارتباط هذه الشركات، علماً بأنه لم يرد لدائرة الجمارك ملاحظات تتعلق بهذا الموضوع.

22. تقول نقابة وكلاء السيارات إن معاملات إيداع المركبات في البوندد أصبحت تستغرق خلال الأشهر الماضية من هذا العام من (يومين ــ أربعة أيام) مقارنة بما كانت عليه سابقا (يوم واحد الى يومين) .

إجابة دائرة الجمارك:

- إن المركبات المحولة من مركز جمرك العقبة إلى جمرك عمان بموجب بيان تحويل يتم تسليمها إلى البوندد الخاص ليصار إلى تنظيم بيان إيداع بوندد على مسؤولية شركة التخليص والبوندد الخاص والمتابعة مع مركز جمرك عمان وتنظيم البيان الجمركي من خلال اللجنة الفنية للإسراع في عملية معاينة المركبات.

- إذا كان المقصود بمعاملة الإيداع IM7 فإن معاملات الإيداع داخل مركز جمرك عمان تسير وفق تنسيق عالٍ داخل الوحدة السابعة – وهي محل عناية وتدقيق كبير؛ لما لها من أهمية،حيث إن المخمن يعتمد على بيان الإيداع عند عملية الإخراج IM4 بحيث لا يتجاوز الإخراج دقائق قليلة،وإذا كان البيان منجزاً من مديرية القيمة (دراسات المركبات) فإنه يأخذ على الأكثر يومين.
- قد يحدث تأخير على البيان الجمركي نتيجة عدم اكتمال مرفقات البيان أو قد يتم مخاطبة مديرية القيمة من أجل القيمة واعتماد فاتورة الوكيل عندما تكون المركبات من موديل 2019 ولا يوجد بها دراسات سابقة.
- هناك بعض الوكالات تنظم بيانات إيداع تصل لـ 15 بيانا أو أكثر بيوم واحد وتسلمها للوحدة بنفس اليوم ويتم التوافق على مدة معينة للإنجاز – على أن ينجز ما هم مضطرين له وحسب الأصول المتبعة.
- هناك بعض الوكالات تنظم بيان الإيداع وتقدمه للوحدة بعد عدة أيام من تنظيمه وبهذه الحالة لا يجوز محاسبة الوحدة على وقت التأخير عندما يكون البيان بحوزة الوكالة.
- تعطى الأولوية لبيانات (IM4) كون معاملات (IM7) تكون محتوياتها في البوندد الخاص لدى التاجر، وهناك تعاون بين الوحدة ووكلاء السيارات على بيان الإيداع بحيث لو كان هناك مركبات مباعة لا يتم تأخير الإيداع وإعطاؤه استثناء بعد طلب الإذن من مندوبي الوكالات الأخرى تجنبا لإبطال عملية البيع بين المشتري و الوكيل.

23. طرحت غرفة تجارة عمان موضوع مسودة "نظام فرض الرقابة الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة رقم () لسنة 2019"وأشارت إلى أنها ترفض بشكل قاطع فرض بدل خدمات بواقع (50%) من قيمة المعاملات الجمركية التي مضى على تاريخ تسجيلها مدة خمس سنوات لدى دائرة الجمارك وتعود لبضائع معفاة لعدم وجود سند قانوني لفرض بدل هذه الخدمة، وإن ما ينطبق على تسديد البيانات الجمركية بعد مضي الخمس سنوات وعلى أن يكون مضى ثلاث سنوات على بدء التشغيل الفعلي للمشروع، ينطبق تماما على عملية تسديد بيانات الترانزيت وبيانات الادخال المؤقت وبيانات الصادر او إعادة التصدير المكفولة والتي تسدد في الدائرة والمراكز الجمركية حيث لا تستوفي دائرة الجمارك بدل خدمات عند تسديدها، كما وان نص المادة (24/د/1) من قانون الجمارك المعدل يعالج البضائع المعفاة المستوردة من قبل المشاريع الاستثمارية...إلخ وتطلب تزويدها بمسودة المشروع النهائية قبل اقرارها

<u>إجابة دائرة الجمارك:</u>

إن هذا النظام عبارة عن مسودة تم عرضها على موقع الدائرة الإلكتروني لغايات الحصول على تغذية راجعة حول مسودة النظام، وإطلاع الشركاء ومن ضمنهم القطاع الخاص تفعيلاً لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد تم استقبال العديد من الملاحظات حول النظام، ومن ضمنها غرفتي تجارة الأردن وصناعة الأردن، وسوف يتم دراسة الملاحظات حول النظام وأخذها بعين الاعتبار قبل إرساله إلى ديوان الرأي والتشريع لغايات استكمال إجراءات إصداره.

24. طرحت غرفة تجارة عمان موضوع مسوَّدة "نظام إجراءات البيان الموجز والتخليص المسبق والوثائق الواجب إرفاقها بالبيانات الجمركية بشكل الكتروني رقم () لسنة 2019". بحيث لا بد من توضيح آلية الاعتراض على قرارات التخمين وكيفية مراجعه أصحاب العلاقة ومناقشة المعنيين بشكل يسهل على أصحاب العلاقة مناقشة أصحاب القرار، ويجب ان يوضَّح في مسودة النظام بأن دفع الرسوم هو اختياري لصاحب العلاقة.، ولا بد من معالجة (رد بدل الخدمات) في حال الغاء البيان، وكذلك لا بد من بيان هل النافذة الوطنية (كمنصة إلكترونية) مركزية في دائرة الجمارك الأم، وهل لديها كافة الكوادر المؤهلة لإنجاز كافة البيانات الجمركية في كافة مراحلها من خلال مركزية الدائرة والمنصة الالكترونية ولكافة المراكز الجمركية التي يزيد عددها عن ثلاثين مركزاً جمركيا.

إجابة دائرة الجمارك:

- لا يوجد أي اجراء جديد فيما يخص الية الاعتراض على القرارات الخاصة بالتخليص على البضائع. وإن حق الاعتراض مضمون بنص المادة 80 من قانون الجمارك والتي تم توضيحها بالبلاغ 2001/3 غير ان وسيلة الاعتراض أصبحت الكترونية والبت بالاعتراضات على القيمة او التعريفة او المنشأ ستكون بطريقة أكثر شفافية وسيتم اتخاذ القرارات بطريقة أسرع من الوقت الحالي، كما سيتم مناقشة الإجراءات التفصيلية والمتطلبات الإجرائية مع جميع الشركاء بعد إقرار نظام البيان الموجز والتخليص المسبق.
- تضمن النظام إجراءات تحديد الرسوم الجمركية بعد وصول البضائع وتستوفى الرسوم قبل خروجها من المركز، وبذلك فإن طريقة الدفع لن تختلف عنها في جمرك العقبة حالياً وتم حل الموضوع مع نقابة شركات التخليص وغرف التجارة باجتماع سابق،حيث يمكن الاستيفاء بأمانة، لحين البت بالخلاف وفقاً لأحكام المادة أعلاه.

25. تقول غرفة تجارة عمان أنه وبالرغم من ان دائرة الجمارك من الدوائر الحكومية الرائدة في الحوسبة، الا ان بعض الاقسام والمديريات تطلب من اصحاب العلاقة ابراز وثائق وكشوفات موجودة اصلا على انظمة الدائرة لغايات تسديد القيود، (المعاملات المطلوبة لدوائر أخرى وغير مسددة على الحاسوب) مما يتطلب تفعيل الارشفة الإلكترونية وطلب البيانات الكترونيا من الموظفين عند الحاجة.

إجابة دائرة الجمارك:

إن نظام الأرشفة الإلكترونية مطبق في كافة مديريات الدائرة حسب خطة مديرية تكنولوجيا المعلومات ويتم إعطاء الصلاحيات للموظفين من المديريات الأخرى على كابينات الأرشفة الخاصة بكل مديرية حسب موافقات مديرية الرقابة والتفتيش ،وبناء على التوسّع في تطبيق النظام تم زيادة عدد المستخدمين من خلال عمل عقد جديد لزيادة عدد المستخدمين مع الشركة المحلية، وكذلك تم التعميم على المراكز الجمركية باعتماد النسخ الالكترونية.

26. تتقدم "النقابة العامة لتجار الألبسة والأقمشة والأحذية" بطلب إلى هذا المجلس بأن تكون عضواً في مجلس الشراكة بين دائرة الجمارك والقطاع الخاص .... وذلك لوجود العديد من المعيقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع وكونه يضم عدد كبير من الشركات، وكذلك يطلب قطاع تصنيع الألبسة في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) إمكانية إشراكهم في عضوية هذا المجلس.

إجابة دائرة الجمارك:

إن صلاحية النظر بإضافة أي جهة لعضوية المجلس تعود للسادة أعضاء المجلس، حيث أن كثير من الجهات التي ترغب بالعضوية تعمل تحت مظلة الغرف التجارية والصناعية (أعضاء المجلس الحاليين) وبإمكانها طرح اي موضوع على المجلس من خلالها

ثالثاً:

المواضيع التي تطلب دائرة الجمارك من القطاع الخاص الأخذ بها بهدف تحقيق المصلحة العامة :

- الالتزام بتوفير الوثائق مكتملة بوقت مبكر لشركات التخليص لغايات التصريح المسبق عن البضائع.
- لغايات تخفيض عدد الوثائق يرجى من التجار الالتزام بتثبيت المنشأ على الفواتير.
- لتوفير النفقات على التجارة الواردة من العقبة إلى المراكز الجمركية الداخلية والتي يتم من إنجازها من خلال النافذة الوطنية ان يتم التخليص عليها قبل الوصول ودون الحاجة لارسالها للمراكز الجمركية الداخلية وتنظيم بيانات أخرى.

- تعاون التجار بتوفير ارقام هواتفهم الخاصة لاعلامهم برسائل نصية عند تنظيم بياناتهم وانجازها.
- ضرورة إرفاق الوثائق المطلوبة للبيان مكتملة لغايات إنجاز المعاملات وعدم تأخيرها.
- تعاون التجار وشركات التخليص بالعمل على مدار (24) ساعة خصوصاً بالتصريح عن البضائع أو المعاينة الليلية، حيث تعمل الدائرة على مدار (24) ساعة في مركز جمرك العقبة.
- ضرورة تواجد موظفي شركات التخليص في وقت مبكر لإنجاز العمل، حيث لوحظ أن معظم شركات التخليص يبدأ دوامها بعد الساعة (9:30) صباحاً.
- تعاون غرف التجارة مع دائرة الجمارك بتبنيد البضاعة للبند الأكثر دقة وتحديد القوائم الاسترشادية لغايات حل الكثير من المواضيع الواردة لمجلس الشراكة.
- ضرورة تقيد وكلاء السيارات في البلاغ رقم (2011/18) الصادر عن دائرة الجمارك بخصوص لوحات التجربة (اللوحات الصفراء) بعدم استخدامها الا للغايات المحددة في البلاغ وعدم استخدامها باي طريقة أخرى مخالفة او بشكل شخصي.

رابعاً: **تحت بند ما يستجد من أعمال: تم مناقشة المواضيع التالية:**

أ- **تقدم السيد واصف الخصاونة من غرفة تجارة العقبة بطلب إضافة الغرفة** لعضوية مجلس الشراكة ما بين دائرة الجمارك والقطاع الخاص، حيث تم توضيح أن غرفة تجارة العقبة تعمل تحت مظلة غرفة تجارة الأردن وبإمكانها طرح اي موضوع على المجلس من خلالها.

ب- تحدث **سعادة السيد ضيف الله أبو عاقولة - رئيس نقابة أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع** عن أهمية قطاع التخليص في تسيير العملية الجمركية، وأشار إلى أن أكثر من (10) الآف شخص جميعهم أردنيين يعملون تحت مظلة هذا القطاع، وعبر عن تخوفه من إنهاء خدماتهم نتيجة تطبيق النافذة الوطنية وأبدى استعداد النقابة للتعاون مع دائرة الجمارك لما فيه المصلحة العامة وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وفي حديثه عبر عن شكره وتقديره لدائرة الجمارك على جهودها الطيبة المبذولة وعلى التعاون المثمر والبناء مع القطاع الخاص

خامساً: في نهاية الاجتماع شكر **سعادة نقيب وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها – راعي الاجتماع** دائرة الجمارك على تعاونها البناء وتمنى الاستمرار بعقد مثل هذه اللقاءات لما له من أهمية بالغة في تطوير القطاعين التجاري والصناعي، وبدوره كرر **عطوفة مدير عام الجمارك – رئيس المجلس** شكره لنقابة وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها على الاستضافة ولكل المشاركين بهذه الاجتماع، وأوضح أن كافة الملاحظات المطروحة ستكون موضع اهتمام ودراسة، وأكد على ضرورة الإنجاز على ما تم بناؤه في كل اجتماع، بحيث يتم تقديم ملخصاً عن أهم المواضيع التي تم إنجازها في بداية كل اجتماع بهدف الارتقاء بالتجارة والصناعة والعمل الجمركي، وكذلك أكد على أن النافذة الوطنية وجدت لغايات تحقيق المصلحة العامة وليس الإضرار بمصالح الآخرين، وأعرب **سعادة رئيس غرفة صناعة إربد** عن شكره لنقابة وكلاء السيارات وجميع زملائه في القطاع الخاص وشكره لدائرة الجمارك على تسهيل الأعمال والأعباء على المستثمرين، وأكد على ان هذا المجلس من أكثر المجالس المشكلة ما بين القطاعين الخاص والعام إلتزاماً، وفي نهاية حديثه وجه دعوة بأن يكون الاجتماع القادم في غرفة صناعة اربد، وتم قبول الدعوة.

سابعاً: اختتم في تمام الساعة (14:30) من بعد ظهر اليوم المذكور

القرارات المتخذة في الأمور الواردة أعلاه على النحو التالي :

رقم القرار	القرار	الجهة المعنية
2019/2/1	قبول المقترح المقدم من قبل نقيب تجار الألبسة والأقمشة والأحذية بوجود نموذج يعبأ إما إيجابياً أو سلبياً من قبل الجهة التي تتم تفتيشها من قبل موظفي الجمارك **(الموضوع رقم 9)**.	مديرية الجودة /لتصميم النموذج وتعميمه على المعنيين بالتفتيش (المكافحة، المخاطر، الاستخبار..)
2019/2/2	تشكيل لجنة تضم في عضويتها مندوبين عن القطاعين الصناعي والتجاري ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وأي جهة أخرى معنية لإعادة النظر في التعريفة الجمركية بحيث يكون الرسم الجمركي وفقاً لدرجة التصنيع دون النظر إلى نشاط المستورد وربط الإعفاء لمدخلات الإنتاج بالسلعة الحصرية للمصانع حتى لو أستوردها تاجر. ورفع التوصيات اللازمة **(الموضوع رقم 13)**.	مديرية التعريفة/ للتنسيق مع الجهات المعنية ولحين إنجاز الموضوع
2019/2/3	تحديد مكان اجتماع مجلس الشراكة القادم في غرفة صناعة اربد	سكرتارية المجلس
2019/2/4	تعميم ما ورد في البند (ثالثاً) المتعلق بطلبات دائرة الجمارك على المعنيين من القطاع الخاص	غرف التجارة والصناعة نقابة المخلصين
2019/2/5	تقديم ملخص عن أهم المواضيع التي تم إنجازها في بداية كل اجتماع بهدف الارتقاء بالتجارة والصناعة والعمل الجمركي	سكرتارية المجلس

خامساً: التوصيات

التوصيات
1. إحالة نسخة من محضر الاجتماع للسادة أعضاء مجلس الشراكة للاطلاع على ما ورد بمضمونه، والإيعاز لمن يلزم بتنفيذ القرارات الواردة فيه.
2. إحالة نسخة من محضر الاجتماع للسادة مدراء المديريات والمراكز الجمركية للتكرم بالاطلاع على ما ورد بمضمونه، والإيعاز لمن يلزم بتنفيذ القرارات الواردة فيه وخلال المدة المحددة.
3. نشر المحضر على موقع الجمارك الالكتروني وعلى الموسوعة الجمركية .
عقيد جمارك عماد عادل نصير رئيس لجنة الشراكة مع القطاع الخاص والعام مدير العلاقات العامة والتعاون الدولـــــي مقرر الاجتماع خالد جمال الحمود مكتب المدير العام

مصادقة رئيس مجلس الشراكة مع القطاع الخاص :

لـــــواء جمـــــارك

المديـــــر العـــــام

الدكتور عبدالمجيد الرحامنة

الإجراءات التي تمت على قرارات اجتماع مجلس الشراكة (2019/1)

رقم القرار	القرار	الجهة المعنية	
2019/1/1	تشكيل لجنة تضم مندوبين عن دائرة الجمارك والقطاع الخاص لدراسة موضوع التبنيد من كافة جوانبه والوصول إلى صيغة توافقية تنهض بالاقتصاد الوطني وتحقق الرفاهية للجميع، على أن تقوم هذه اللجنة برفع توصياتها خلال اسبوعين من تاريخه.	تكنولوجيا المعلومات التعريفة والاتفاقيات نقابة المخلصين	أفاد مدير تكنولوجيا المعلومات أن موضوع التبنيد المسبق تم معالجته من خلال مشروع النافذة الوطنية
2019/1/2	نشر كافة التعاميم والبلاغات التي لها علاقة بعمل القطاع الخاص على الصفحة المخصصة لذلك على الموقع الإلكتروني لدائرة الجمارك فور إصدارها.	مدراء المديريات خدمة الجمهور العلاقات العامة	تم إجراء اللازم والتعميم على المديريات المعنية
2019/1/3	إعداد دراسة عن طبيعة البضائع التي ترد من خلال مركز جمرك مطار التخليص وأسباب اختلاف تخمينها عن باقي المراكز الجمركية، ورفع التوصيات اللازمة بخصوصها	شؤون القيمة	1- بخصوص البضاعة التي ترد من خلال مركز جمرك مطار التخليص على سبيل المثال لا الحصر (الاجهزة والادوات الطبية ,الكواشف المخبريه, قطاع غيار السيارات، الالبسة،الادوية، الهواتف الخلوية، اجهزة الكبيوتر الاقمشة، مواد اولية مختلفة، بذور زراعية، اسماك طازجه، لحوم، اجهزة اتصالات ولوازمها ..... وغيرها من البضائع المختلفة، وهي عادة ما ترد بكميات اقل من كميات البضائع الواردة على المراكز البريه والبحريه، وتختلف من حيث النوعية، وعادة يتم اللجوء الى الشحن من خلال مركز مطار التخليص لحاجة صاحب العلاقة لوصول البضائع باسرع وقت، وتتضمن هذه البضائع احدث الاصدارات والموديلات من الاجهزة الالكترونية والاجهزة الخلويه، وكذلك الوكالات العالمية لاصناف بعض البضائع .

			2- بخصوص اسباب اختلاف تخمين المحتويات التي ترد الى مطار التخليص عن باقي المراكز فان البضائع التي تشحن جواً هي غالباً بضائع اعلى جودة وثمناً عن البضائع التي ترد من خلال المراكز الجمركية الاخرى ((فمثلا بخصوص قائمة الاسعار للالبسة الجديدة المستوردة من الصين يتم استثناء مركز مطار التخليص من هذه القائمة)) وعليه يكون الاساس في تقدير القيمة هو ان يقوم صاحب العلاقة بابراز مايثبت سعر الصفقة (وهو الثمن المدفوع فعلا أو المستحق الدفع عند بيع تلك البضائع للتصدير الى بلد الاستيراد),مع العلم وفي حال عدم تقديم صاحب العلاقة بابراز مايثبت سعر الصفقة يتم الانتقال الى طرق التقدير االبديلة وبالتسلسل وكما يلي : الطريقة الأولى – سعر الصفقة (المنصوص عليها بالمادة 28) الطريقة الثانية – سعر الصفقة لأصناف مطابقة. (المنصوص عليها بالمادة 30/أ) : - الطريقة الثالثة – سعر الصفقة لأصناف مشابهة. (المنصوص عليها بالمادة 30/ب) - الطريقة الرابعة– الطريقة الاستنتاجية. (المنصوص عليها بالمادة 30/ج/1) - الطريقة الخامسة – الطريقة المحسوبة. (المنصوص عليها بالمادة 30/د/1) - الطريقة السادسة – الملجأ الأخير. (المنصوص عليها بالمادة 31/أ) - الملجأ الأخير. (المنصوص عليها بالمادة 31/أ)

رقم القرار	القرار	الجهة المعنية	
2019/1/4	عدم إيقاف شركات التخليص عن العمل بسبب مخالفات مستخدميها نهائياً، وإيقافها في الحالات الكبرى والتي يثبت تورط الشركة فيها	النيابة العامة الجمركية القضايا الترانزيت والتخليص	1. يتم ايقاف شركات التخليص بناء على توصية من مدعي عام الجمارك في حال ثبوت تورطها في جرم جمركي بالقضايا التحقيقية . 2. كذلك يتم ايقاف شركات التخليص في حال ارتكابهم لمخالفة وعرقلة لسير الاجراءات الجمركية من امثلة ذلك الاحتفاظ بالبيانات الجمركية المخرجة بموجب تعهد لحين الانجاز ولا يتم انجازها لفترات طويلة وذلك من خلال مديرية الرقابة والتفتيش 3. في حال صدور قرار قضائي قطعي بجرم التهريب او قرار تحصيل او تغريم (ملاحقة ادارية) بحق الشركة يتم الايقاف لغايات تنفيذ القرار القضائي او القرار الاداري وذلك بعد ان يتم مخاطبة نقابة اصحاب شركات التخليص لتكليف الشركة المعنية بمراجعة دائرة الجمارك لتسوية الموضوع خلال شهر من تاريخ المخاطبه بموجب كتاب رسمي او الاتصال الهاتفي .
2019/1/5	التعميم على شركات التخليص في حال وجود أي شركة موقوفة بسبب أحد مستخدميها التقدم باستدعاء لدائرة الجمارك للنظر فيه حسب الأصول.	نقابة المخلصين	تم التواصل مع نقيب شركات التخليص ونقل البضائع وأفاد بأن النقابة قامت بمخاطبة كافة شركات التخليص بهذا الخصوص.
2019/1/6	التأكيد على موظفي الدوائر المعنية بالعملية الجمركية (المواصفات والمقاييس، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، الزراعة) بتطبيق المعاينة المتزامنة على كافة الإرساليات، ومعالجة موضوع تأخر ظهور نتائج العينات التي يتم أخذها من قبلهم.	مكتب المدير العام	تم التواصل مع مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للغذاء والدواء وأمين عام وزارة الزراعة بهذا الخصوص.

رقم القرار	القرار	الجهة المعنية	
2019/1/7	طلب إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة موضوع البيانات الجمركية المفتوحة على شركات التخليص بسبب إيقاف الرقم الضريبي للعميل .	مكتب المدير العام	تم التواصل مع مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص.
2019/1/8	طلب إيجاد إجراءات تصحيحية للمخالفات الشكلية التي لا تشكل أي خطر أو ضرر على المواطن وحصر الإجراءات المتخذة في إعادة التصدير أو الإتلاف مع الدوائر المختصة(مؤسسة المواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للغذاء والدواء) بخصوص المادة (199/خ) من قانون الجمارك.	مكتب المدير العام	تم التواصل مع مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للغذاء والدواء بهذا الخصوص.
2019/1/9	تحديد شهر أيلول القادم (2019/9) موعداً لعقد اجتماع مجلس الشراكة القادم، وحسب الدور المتبع لهذه الغاية، بحيث تكون اجتماعات المجلس مرتين في السنة، شهري (أذار، أيلول)	السادة أعضاء المجلس سكرتير مجلس الشراكة	تم إجراء اللازم
2019/1/10	تدوين أي ملاحظة بخصوص مواد قانون الجمارك لمناقشتها في اجتماع المجلس القادم ورفع التوصيات اللازمة بخصوصها في الاجتماع القادم	الغرف التجارية والصناعية وجمعية المصدرين الأردنيين	تم التواصل مع سعادة رئيس جمعية المصدرين وأفاد بأنه للاسف لم يتم تدوين أي ملاحظة، وسيقوم بالتنسيق مستقبلاً مع الغرف التجارية والصناعية بهذا الخصوص، وأفاد أيضاً خلال اجتماع المجلس الذي عقد بتاريخ 2019/11/2 أنه قام بالتنسيق مع السادة رؤساء الغرف التجارية والصناعية وسيتم إعداد ورقة بأهم الملاحظات
2019/1/11	دراسة عدم حصر تصاريح مستخدمي شركات التخليص بمركز جمركي معين	مديرية الترانزيت والتخليص	قامت دائرة الجمارك باجابة نقابة أصحاب شركات التخليص بموجب الكتاب رقم 20641/16/10 تاريخ 2019/05/14 بالشروط المحددة للتصاريح وأنه لا يوجد ما يمنع من نقل مستخدم لشركة من مركز جمركي لآخر شريطة أخذ موافقة الدائرة.
2019/1/12	دراسة مزاولة العمل لشركات التخليص في جمرك مطار التخليص دون ترخيص فروع في مركز جمرك المنطقة الحرة/ المشتى، من حيث حجم العمل وكافة الجوانب المتعلقة به	الترانزيت والتخليص جمرك مطار التخليص جمرك م.ح.المشتى	قامت دائرة الجمارك بإصدار البلاغ رقم (16) لسنة 2019 باستمرار السماح للشركات العاملة في جمرك مطار التخليص بالعمل لدى مركز جمرك مطار المشتى .

كشف حضور اجتماع مجلس الشراكة ما بين دائرة الجمارك الاردنية والقطاع الخاص الذي عقد يوم السبت الموافق 2019/11/2 (من دائرة الجمارك الاردنية)

الاسم	الجهه التي يمثلها
عطوفة لواء جمارك د. عبدالمجيد الرحامنة	مدير عام الجمارك
عميد جمارك جهاد سواقد	مساعد المدير العام
عميد جمارك محمد الزعبي	مساعد المدير العام
عميد جمارك حسين المنسي	مساعد المدير العام
عميد جمارك عودة قطيشات	مستشار المدير العام
عميد جمارك موسى مصلح	مدير التعرفة والاتفاقيات
عميد جمارك م. احمد العالم	مدير تكنولوجيا المعلومات
عقيد جمارك سالم سليمان الشلول	مدير جمرك العقبة
عقيد جمارك طلال خالد الدبوبي	مدير جمرك عمان
عقيد جمارك محمد المساعيد	مدير جمرك سحاب
عقيد جمارك احمد العكاليك	مدير مكافحة التهريب
عقيد جمارك محمد فايز عبيدات	مدير الاستراتيجيات
عقيد جمارك خالد سالم الجبور	مدير إدارة المخاطر
عقيد جمارك ندى فايز البيطار	مدير الادخال المؤقت
عقيد جمارك يزن مخلد العضايلة	مدير مكتب المدير العام
عقيد جمارك رائد الشياب	مدير الترفيق والتتبع الالكتروني
عقيد جمارك زياد خميس الدماني	مدير الشؤون القانونية
عقيد جمارك عماد عادل نصير	مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي
عقيد جمارك د. صالح الشريدة	مدير الاعفاءات بالوكالة
عقيد جمارك وائل محمد شقيرات	مدير مديرية القيمة بالوكالة

كشف حضور اجتماع مجلس الشراكة ما بين دائرة الجمارك الاردنية والقطاع الخاص الذي عقد يوم السبت الموافق 2019/11/2 (الدوائر الأخرى والاعلام)

الاسم	الجهه التي يمثلها
السيدة كوثر علي عبد اللطيف حمد	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
السيد محمد الريالات	وزارة البيئة
السيد احمد عبد المهدي العبداللات	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
السيد محمود عبدالله الصنابره	مؤسسة المواصفات والمقاييس الاردنية
السيد امجد حسن مهنا	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
السيد زيد الزعبي	التلفزيون الاردني
السيدة سائدة صالح السيد	جريدة الراي

كشف حضور اجتماع مجلس الشراكة ما بين دائرة الجمارك الاردنية والقطاع الخاص الذي عقد يوم السبت الموافق 2019/11/2

الاسم	الجهه التي يمثلها
السيد طارق حمدي الطباع	رئيس نقابة وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها
السيد سلامه عطا الجبالي	نائب رئيس النقابة العامة لوكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها
السيد ناصر جميل البسطامي	نقابة وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها
السيد شكيب اسماعيل العمري	نقابة وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها
السيد المهندس ماهر احمد عوده	نقابة وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها
السيد رعد ماجد هارون	نقابة وكلاء السيارات وتجار قطع السيارات ولوازمها
السيد هاني ابو حسان	رئيس غرفة صناعة اربد / نائب رئيس غرفة صناعة الاردن
السيد محمد الشوحه	رئيس غرفة تجارة اربد / ممثل غرفة تجارة عمان
السيد ضيف الله ابو عاقوله	نقيب اصحاب شركات التخليص ونقل البضائع
السيد محمد عبد الله البستنجي	رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة الاردنية
السيد محمود يوسف الجليس	غرفة تجارة الاردن / ممثل قطاع الصحة
السيد خطاب "محمد خالد" البنا	غرفة تجارة عمان
السيدة ربا فايز حدادين	غرفة صناعة عمان
السيد عمر ابراهيم ابو وشاح	جمعية المصدرين الاردنيين
السيد احمد وليد العمري	شركة بترا للصناعات الهندسية
السيد شرف الدين الرفاعي	نائب رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة الاردنية
السيد عمر العموس	مجموعة الناعوري / كريم
السيد قيس الخضري	نقابة اصحاب شركات التخليص
السيد حسيب سلامه	غرفة صناعة الاردن
السيد واصل محمد الخصاونة	غرفة تجارة العقبة
السيد المهندس محمود الرشدان	مستشار غرفة صناعة عمان